

الأردن . الجريدة الرسمية .

العدد ١٩٦٠ - ١٨٩٣

تموز - كانون أول ١٩٦٥

هكذا من المثل

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٣ ربيع الاول سنة ١٣٨٥ هـ . الموافق ٣ تموز سنة ١٩٦٥ م . العدد ١٨٥٦

القرى

صفحة

١٩٦	قانون محكمة بلدية اربد الموقت	قانون رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٦٥
١٩٩	قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية الموقت	قانون رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٠	قانون موقت معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين	قانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠١	قانون موقت ذيل لقانون الاجراء	قانون رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٣	قانون معدل لقانون الادارة العامة الموقت	قانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٤	نظام اصول استئناف وتمييز قضايا ضريبة الدخل المعدل	نظام رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٦	نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء الاغوار الشالية	نظام رقم ( ٧٢ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٨	نظام بلدية السلط المعدل	نظام رقم ( ٧٣ ) لسنة ١٩٦٥
١٠٠٩	نظام شركات التأمين	نظام رقم ( ٧٦ ) لسنة ١٩٦٥
١٠١١	تطبيق نظام الهاتف	
١٠١٩	أمرا دفاع رقم ١٧ و ١٨ لسنة ١٩٦٥ صادران عن رئيس الوزراء	

هذا من الأشغال

## مجلس الوزراء مجلس الدولة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت التالي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٥

### قانون محكمة بلدية اربد المؤقت

○●●○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون محكمة بلدية اربد لسنة ١٩٦٥) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تحدث في مدينة اربد محكمة تدعى (محكمة بلدية اربد)

المادة ٣ - أ - تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ، ويعين لها قاض او أكثر حسبما تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التي يعين بها القضاة النظاميون وتتخذ في المكان الذي تعده لها بلدية اربد بموافقة وزير العدلية .

ب - يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى امامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية وذلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى احكام هذا القانون واية تعديلات تطرأ عليه، والى ان يعين مدع عام تقوم المحكمة بوظائفه.

ج - يعين لهذه المحكمة كنية بالطريقة التي يعين لها كنية المحاكم النظامية ، اما المحضرون والاذنة فيعينون من قبل وزير العدلية بتسبيب وكيل الوزارة .

المادة ٤ - أ - تلزم بلدية اربد بنفقات انشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات واوراق ومطبوعات كما تلزم بدفع رواتب القضاة والموظفين من صندوقها الخاص .

ب - تلزم بلدية اربد بالمنح والنفقات التي يستحقها موظفو هذه المحكمة وفق القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على القضاة النظاميين وعلى موظفي المحاكم .

ج - تعتبر خدمة قضاة المحكمة البلدية وموظفيها المصنفين خدمة مقبولة للتقاعد لغايات قانون التقاعد المدني وعلى البلدية ان تحسم من رواتبهم عائدات التقاعد وترسلها شهريا الى صندوق الخزينة الذي يعتبر بعد ذلك مسؤولا بآية حقوق تقاعدية ترتب لهم عند انتهاء خدماتهم .

المادة ٥ - تخضع محكمة بلدية اربد وموظفوها لاشراف وزارة العدلية وتسري عليهم جميع القوانين والانظمة والتعليمات التي تنطبق على عام الصلح وموظفي المحاكم النظامية .

محكمة اربد  
رقم التماس  
١٩٦٥  
١٩٦٥

٦ - أ - يجوز لوزير العدلية ان ينتدب من وقت لآخر قاضي بلدية اربد او المدعي العام ليقوم بوظيفة قاضي صلح او مدعي عام في اية محكمة اخرى كما يجوز له ان ينتدب اي قاضي صلح او مدعي عام ليقوم بوظيفة قاض او مدع عام في محكمة بلدية اربد .

ب - للمدعي العام لدى محكمة بلدية اربد عند الضرورة حق ممارسة وظيفة قاض في هذه المحكمة بامر انتداب من وزير العدلية - شريطة ان لا يتولى القضاء في دعوى مارس فيها وظيفة المدعي العام .

المادة ٧ - أ - يكون لمحكمة بلدية اربد صلاحية النظر والبث في كافة الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية مع تعديلاتها والانظمة الصادرة او التي مستصدر بمقتضاها :-

١ - قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ .

٢ - قانون مقاومة الملاريا لسنة ١٩٢٦ .

٣ - قانون الخرق والطامات لسنة ١٩٥٣ .

٤ - قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ .

٥ - قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٥٤ .

٦ - قانون الاوزان والمقاييس والمكاييل لسنة ١٩٥٣ .

٧ - قانون تنظيم المدن والقرى والابنية لسنة ١٩٥٥ .

٨ - قانون داء الكلب رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٤ .

٩ - الجرائم المشار اليها في المواد ٢١ مكررة و٢٨ و٢٩ و٣٣ و٣٥ من قانون الصحة لسنة ١٩٢٦ .

ب - تحكم هذه المحكمة بالاضافة الى العقوبات التي تفرضها بازالة اتماع المخالفات وبالنعويض الناشئ عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائمها .

المادة ٨ - يكون للمدعي عام البلدية ولقاضي البلدية في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية تنفيذ الاحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لها صلاحية تنفيذ الاحكام التي صدرت او تصدر عن المجالس العسكرية للقوات الاردنية المسلحة او الامن العام بشأن الجرائم التي ترتكب ضد القوانين المشار اليها في المادة السابقة بالتعاون مع المستشار الحقوقي للقوات المسلحة والجهات المختصة في مديرية الامن العام .

المادة ٩ - تعتبر محكمة بلدية اربد محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير الاجراءات فيها بداية واستئنافا وفق قانون محاكم الصلح وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ١٠ - أ - تدفع الغرامات والرسوم التي تفرضها محكمة البادية الى صندوق البلدية وعند عدم الدفع يجري تبديلها بالحبس وفق احكام قانون العقوبات .

ب - لقاضي البلدية حق تعديل عقوبة الحبس بالغرامة طبقا لاحكام قانون العقوبات او اي تعديل يطرأ عليه .

المادة ١١ - التبليغات التي تتطلبها اجراءات محكمة البلدية يقوم بها محضرو هذه المحكمة ورجال الشرطة وفقا لاحكام القانون .

المادة ١٢- ١ - ترسل محكمة البلدية جدولاً بالأحكام التي تصدرها في كل خمسة عشر يوماً من كل شهر الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصلة لديها خلال عشرة ايام من تاريخ الفصل فيها الى مدعي عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام اريد عندما لا يكون للمحكمة مدع عام .

٢ - للنائب العام والمدعي العام المختص حق استئناف القرارات التي تصدرها هذه المحكمة خلال المدة المئوية لكل منها في قانون محاكم الصلح .

المادة ١٣- لا يؤثر هذا القانون في صلاحية المحاكم للنظر والبث في القضايا القائمة امامها بصورة صحيحة ، اما الاحكام التي تصدر في هذه القضايا والاحكام التي صدرت قبل ذلك ولم يتم تنفيذها فتودع الى محكمة البلدية لتنفيذ .

المادة ١٤- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/٦/٢

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الجبالي	عز الدين المفتي	حازم نسيه	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية
الانشاء والتعمير	العدل	برق وبريد	والعمل بالوكالة
عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني	احمد ابو قوره	
وزير	وزير	وزير	وزير
التربية والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام	الصحة
عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي	احمد ابو قوره
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	طيران وسكك بالوكالة
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الزعبي	فضل الدلقموني

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٥ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الاتي وأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦٥

## قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية الموقت

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون المتطوعين للمدن والقرى الامامية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يعين القائد العام للقوات المسلحة الاردنية المدن والقرى الامامية التي تشكل فيها قوى المتطوعين مع بيان عدد المتطوعين لكل مدينة وقرية :

المادة ٣ - تخصص القيادة العامة لكل مدينة وقرية مقداراً من الاسلحة والعتاد حسب الحاجة وتسلم للمتطوعين تحت اشراف المسؤول العسكري :

المادة ٤ - تكون هذه القوة خاضعة للسلطات العسكرية المختصة من حيث الضبط والربط العسكري ويسري على افرادها قانون العقوبات العسكري خلال قيامهم بالوظيفة فقط .

المادة ٥ - لا يحق للمتطوع ان ينال اية مخصصات او رواتب او مكافأة ويجوز له ان يترك هذه الخدمة بمحض ارادته بشرط ان يبلغ السلطات العسكرية المسؤولة قبل اسبوع .

المادة ٦ - يخصص مجلس الوزراء التعميم المناسب في حال استشهاد المتطوع اثناء قيامه بالعمل الرسمي او في حالة اصابته بعمالة دائمة :

أحمد بن طلال

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/٦/١٢

رئيس الوزراء  
وصفي التل

وزير الدفاع  
وصفي التل

هذا من المجلد

## نحسب الحق للفقير ملكا والملك للفقير الهزيمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٢ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٥

## قانون موقت معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة

تأميناً للدين

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون معدل لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( ولجنة تنظيم مدينة العقبة ) بعد عبارة ( المصرف الزراعي ) الواردة فيها .

١٩٦٥/٦/١٢

وزير العدلية  
عبد الرحيم الواكد

وزير المالية  
عز الدين المفتي

رئيس الوزراء  
وصفي التل

احسين بن طلال

كلنا من الله على

## نحسب الحق للفقير ملكا والملك للفقير الهزيمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٥

## قانون موقت ذيل لقانون الاجراء

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون ذيل لقانون الاجراء لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - للدائن بدين من النقود اذا كان دينه ثابتا بسند عادي او بسند مصدق لدى كاتب العدل او ورقة من الاوراق التجارية القابلة للتظهير أن يراجع دائرة الاجراء ويطلب تحصيل دينه .  
ب - لا يجوز سلوك هذه الطريقة الا اذا كان للمدين موطن اصلي او مختار او سكن بذات البلدة التي فيها مقر الدائرة الاجرائية وكان الدين حال الاداء معين المقدار .

المادة ٣ - أ - تبلغ دائرة الاجراء المدين اخطارا يربط به صورة السند المطلوب تنفيذه .

ب - يجب أن يشمل لاختطار البيانات التالية :-

١ - طلب تأدية الدين والمصاريف والرسوم .

٢ - انذار المدين بالاطلاع على الملف وابداء ما يكون لديه من اوجه الاعتراض على مجموع الدين او على قسم منه في ميعاد خمسة ايام تلي تاريخ التبليغ .

٣ - الاخطار بأن الدائرة الاجرائية ستقوم بالتنفيذ الجبري اذا لم يتم الوفاء او يقع الاعتراض .

المادة ٤ - أ - يثار على التنفيذ اذا لم يقدم الاعتراض في الميعاد المعين وفي هذه الحالة اذا استوفى الدائن دينه كله او بعضه فللمدين ان يقيم دعوى باسترداد ما استوفى منه ويتعويض ما لحق به من ضرر في ميعاد سنة تلي تاريخ استيفاء الدين .

ب - تقام الدعوى في محكمة المحل الذي جرى فيه العقد او التنفيذ او موطن الدائن ولا تؤثر الدعوى في سير التنفيذ ما لم يصدر عن المحكمة قرار بوقفه :

ج - للمدين الذي لم يتمكن من الاعتراض خلال الميعاد المعين لأسباب استثنائية ان يعترض حتى يوم تحصيل الدين منه من قبل دائرة الاجراء وفي هذه الحالة تعرض الكيفية على رئيس الاجراء لقبول المعذرة او رفضها وله ان يوقف الاجراءات المتخذة عند الحد الذي وصلت اليه :

المادة ٥ - أ - اذا اقر المدين بالدين او يقسم منه تقوم الدائرة بتنفيذ ما جرى الاقرار به .

ب - يجب ان يقع الاقرار بحضور رئيس الاجراء ويدون ذلك في محضر الاجراء .

المادة ٦ - اذا انكر المدين الدين كلاً او بعضاً كلف الدائن بمراجعة المحكمة المختصة لاثبات ما وقع الانكار عليه .

المادة ٧ - اذا اثبت الدائن صحة الدين المطلوب تنفيذه حكمت المحكمة على المدين بغرامة لا تقل عن خمس قيمة الدين المنازع به ولا تتجاوز ثلث الدين تدفع كلها الخزينة بالإضافة لما تحكم به من رسوم وفائدة قانونية واجور محاماه .

المادة ٨ - يعنى المدين من رسوم الاجراء اذا اوفى الدين خلال خمسة ايام تلي تاريخ التبليغ .

المادة ٩ - أ - يجوز للدائن ان يطلب من دائرة الاجراء تحصيل دينه من المظهرين والكفلاء خلال خمسة عشر يوماً تلي تاريخ الاحتجاج اذا كان مثل هذا الاحتجاج يتطلبه القانون .

ب - يترتب على ابداع المستند دائرة الاجراء وقف سريان التقادم من تاريخ الابداع حتى تاريخ افهام الدائن مراجعة المحكمة .

المادة ١٠ - اذا لم ينكر المدين الدين وانما ادعى ابطال جزء منه فان دائرة الاجراء تستمر في التنفيذ وعلى المدين مراجعة المحكمة المختصة لاثبات دفعه .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٥/٦/١٦

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء

وصفي آل

وزير العدلية

عبد الرحيم الواكد

هذا من أصل

نحو المدين بالدين

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرر - جلس الوزراء بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون موقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٥

## قانون معدل لقانون الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت ( قانون معدل لقانون الادارة العامة لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما بعد بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تضاف المادتان التاليتان بعد المادة الثالثة من القانون الاصلي : -

المادة ٤ - بالرغم مما ورد في اي تشريع اخر يحق لمجلس الوزراء بقرار خطي ينشر في الجريدة الرسمية

ان يفوض اي محافظ بممارسة بعض الصلاحيات المنوطة بالوزير بموجب احكام اي قانون

او نظام اذا كانت المصلحة العامة تتطلب ذلك على ان يكون له الحق في اي وقت بالغاء هذا

التفويض حسب مقتضيات المصلحة واذا كان استعمال الوزير لصلاحيته معلقاً على سبق

وجود تنسيب من وكيل الوزارة او مدير الدائرة او اية جهة اخرى فللمجلس ان يعفي

المحافظ من الحصول على ذلك او ان يستعيض عن الجهة التي لها حق التنسيب بجهة اخرى .

المادة ٥ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ المشاريع الخاصة في المحافظات وكيفية الاتفاق عليها

المادة ٣ - يستعاض عن رقم المادة الرابعة من القانون الاصلي برقم (٦) .

أحمد بن طلال

١٩٦٥/٦/١٩

وزير الداخلية ووزير دولة  
لشؤون رئاسة الوزراء  
عبد الوهاب المجالي

وزير المالية  
عز الدين المفتي

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
وصفي التل

وزير الاشياء والتعمير  
عبد الرحيم الواكد

وزير المواصلات  
برق وبريد  
فضل الدلقموني

وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل  
كامل محي السدين

وزير الزراعة  
يحيى الخطيب

وزير الاعلام  
وزير الخارجية بالوكالة  
ذوقان المنداوي

وزير التربية والتعليم  
عبد اللطيف عابدين

وزير الداخلية لشؤون  
البلديات والقروية  
فؤاد فرج

وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي

وزير المواصلات  
ميناء وطيران وسكك  
علي الدجاني

## نظام أصول استئناف المحاكم الشرعية

بمقتضى المادة ٧٤ من قانون ضريبة الدخل رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٦٥

## نظام اصول استئناف وتميز قضايا ضريبة الدخل المعدل

∞—∞

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اصول استئناف وتميز قضايا ضريبة الدخل المعدل لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع النظام رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصيل بالغاء الفقرتين (أ و ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

المادة ٣ - أ - يرتب على كل من يرغب في استئناف اي قرار او امر قابل للاستئناف بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به ان يقدم لائحة استئنافية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه القرار او الامر المستأنف .

ب - تقدم لائحة الاستئناف اما الى محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل او بواسطة رئيس محكمة الاستئناف او رئيس محكمة البداية النظاميتين اللتين يقيم المستأنف في منطقة اختصاصهما ، على ان تدفع رسوم الاستئناف في الحالتين الاخيرتين الى صندوق المحكمة التي قدمت اللائحة بواسطتها .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨) من النظام الاصيل بالغاء الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

المادة ٨ - أ - تميز الاحكام القابلة للتمييز بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تفهيمه اذا كان وجاهيا ومن تاريخ تبليغه اذا كان غايبا وتقدم لائحة التمييز اما الى ديوان محكمة التمييز او الى المحكمة التي اصدرت الحكم او بواسطة محكمة الاستئناف النظامية التي يقيم المميز في منطقة اختصاصها ، وتدفع رسوم التمييز الى صندوق المحكمة التي قدمت اللائحة بواسطتها في الحالة الاخيرة .

المادة ٤ - تلغى المادة (١١) من النظام الاصيل ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ١١ - أ - يجري تبليغ اللوائح والاوراق القضائية الاخرى الخاصة بمحكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل او الصادرة عنها وفقا للاصول المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المحفوقية ومن قبل محضري المحاكم النظامية في المملكة الاردنية الهاشمية .

ب - يحق للمستأنف عليه او المميز ضده ان يقدم لائحة جوابية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه لائحة الاستئناف او التمييز .

ج - اذا قدمت لائحة التمييز بواسطة محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل تقوم هذه المحكمة بإرسال اوراق الدعوى المميزة الى محكمة التمييز بعد استيفاء الرسوم عنها واتمام تبادل اللوائح فيها او بعد انتهاء المدد المحددة لتقديمها .

## أحمد بن طلال

١٩٦٥/٦/٥

وزير الداخلية ووزير دولة وزير المالية عز الدين المقي حازم نسيه وصفي التل  
لشؤون رئاسة الوزراء الخارجه وزير الدفاع

وزير الصحة ووزير الشؤون وزير العدل عبد الرحيم الراكد فضل الدقموني  
الاجتماعية والعمل بالوكالة بـ برق وبريـ د

وزير المواصلات وزير التربية والتعليم عبد الطيف عابدين يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي  
ميناء وطيران وسكك الحديدية والاعلام علي الدجاني

وزير الداخلية لشؤون وزير الزراعة جريس حدادين حاتم الزعبي  
البلدية والقروية الانشاء والتعمير بالوكالة





## نعم السيد للسلامة من الملك للذرية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٥

## نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء الاغوار الشمالية

صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة صلحية في قضاء الاغوار الشمالية لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلحية في قضاء الاغوار الشمالية ويكون انعقادها ببلدة الشونة الشمالية .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة الاغوار الشمالية بلدة الشونة الشمالية والقرى التابعة لقضاء الاغوار الشمالية وهي :-

١ - معاذ

٢ - العنسية

٣ - الباقورة

٤ - صغور الغور

٥ - قليبعات - غور الاربعين .

٦ - الحمراء - غور الاربعين .

٧ - الحراوية - غور الاربعين .

٨ - وقاص

٩ - جسر الحامص

١٠ - المشارع ( وتشتمل على الجرم - غور الاربعين ، الموجة الشمالية - غور الاربعين ، الموجة الجنوبية - غور الاربعين ، الراسية - غور الاربعين ) .

هذا من الشمل

١١ - غور فاره ( ويشتمل على قرية البيه ، وخربة كركه ) .

١٢ - غور الوهادنه ( ويشتمل على قريني كريمه ، والسليخات ) .

١٣ - خربة الوهادنه

١٤ - غور البلاونه ( ويشتمل على قرية ابي عبيده ) .

١٥ - الزمالية

١٦ - تل الاربعين ( ويشتمل على قرية بصيله ) .

١٧ - لستب

١٨ - وادي اليابس .

١٩٦٥/٦/١٠

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية	وزير الدفاع
عبد الوهاب المجالي	عز الدين المفتي	حازم نسيبه	وصفي التل

وزير الصحة ووزير الشؤون	وزير	وزير	وزير المواصلات
الاجتماعية والعمل بالوكالة	الانشاء والتعمير	العدل	برق وبريد
احمد ابو قورة	سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني

وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك	التربية والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	ذولان الهنداوي

وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	الزراعة
فؤاد فراج	جريس حدادين	حاتم الزعبي	الزراعة



## نظام بلديّة السلط المعدل

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/٩  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٥

### نظام بلديّة السلط المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلديّة السلط المعدل لسنة ١٩٦٥ ) ويقرأ مع نظام بلديّة السلط رقم ١٩ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ٤١ من النظام الاصيل بالصورة التالية :-
- أ - تضاف كلمة « والخزير » الى السطر الاخير من البند ( أ ) منها بعد كلمة « الجاموس » .
- ب - تشطب عبارة « الكبير والصغير » الواردة في آخر السطر الثالث من البند ب منها بعد كلمة « والبقر » .
- ج - يضاف البند التالي اليها بعد البند ج .
- د - تستوفى المبالغ المبنية ادناه مقابل نقل الحيوانات من المسلخ :-

فلس	
٢٠	عن كل رأس من الماعز او الضان.
١٢٥	عن كل رأس بقر كبير .
٦٥	عن كل رأس بقر لا يتجاوز سنه من عمره .
٢٥٠	عن كل رأس من الجمل والجاموس .

١٩٦٥/٦/١٠

### أخمين بسلام

وزير الداخلية ووزير دولة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
لشؤون رئاسة الوزراء	المالية	الخارجية	وزير الدفاع
عبد الوهاب الحجابي	عز الدين المفتي	حازم لسيه	وصفي التل
وزير الصحة ووزير الشؤون	وزير	وزير	وزير المواصلات
الاجتماعية والعمل بالوكالة	الانشاء والتعمير	العدلية	برق وبربر
احمد ابو قوره	سيف الدين الكيلاني	عبد الرحيم الواكد	فضل الدلقموني
وزير المواصلات	وزير	وزير	وزير
ميناء وطيران وسكك	الزراعة والتعليم	الاشغال العامة	الاعلام
علي الدجاني	عبد اللطيف عابدين	يحيى الخطيب	ذوقان الهنداوي
وزير الداخلية للشؤون	وزير	وزير	وزير
البلدية والقروية	الزراعة	الاقتصاد الوطني	حاتم الزعي
فؤاد فراج	جويس حدادين		

## نظام شركات التأمين

بمقتضى المادة ٥٥ من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٥ لسنة ١٩٦٥  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٥/٦/١٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٥

### نظام شركات التأمين

صادر بالاستناد للمادة ٥٥ من قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٥ لسنة ١٩٦٥

٥٥-٥٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام شركات التأمين لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت بهذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه .
- القانون - قانون مراقبة اعمال التأمين رقم ٥ لسنة ١٩٦٥ .
- الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .
- المراقب - مراقب التأمين .
- المادة ٣ - ينظم المراقب ويصدر جميع النماذج اللازمة لتنفيذ احكام القانون وبشكل خاص النماذج التالية :-
- ١ - نماذج الطلبات التي تتقدم بها شركات التأمين او وكلاء التأمين ووسطائه للحصول على اجازة ممارسة اعمال التأمين .
- ٢ - نماذج شهادة اجازة ممارسة اعمال التأمين التي تعطى لشركات التأمين او لوكلاء التأمين ووسطائه .
- ٣ - نماذج تجديد شهادة اجازة ممارسة اعمال التأمين المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة .
- ٤ - نماذج السجلات المنصوص عليها في المادة (٣٨) من القانون .
- المادة ٤ - يستوفى المراقب الرسوم التالية :-
- ١ - خمسة وعشرون دينارا عن اجازة ممارسة اعمال التأمين .
- ٢ - عشرة دنائير عن تجديد اجازة التأمين .
- ٣ - ثلاثة دنائير عن ايداع اي قرار يقضيه القانون او الانظمة الصادرة بموجبه من قبل شركات التأمين .
- ٤ - ديناران عن اعطاء اي بيان او تصديق اية وثيقة يتضمنان معلومات عن شركات التأمين .
- ٥ - دينار مقابل الاطلاع على السجل المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون .

كل من لا يحمل

المادة ٥ - يحق للوزير او للمراقب ان يطلب من اية شركة تأمين تزويده بجميع المعلومات والبيانات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه او التي تستدعيها مصلحة المؤمن لهم والمستفيدين من التأمين .

١٩٦٥/٦/١٦

احمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة وزير ————— وزير ————— رئيس الوزراء  
لشؤون رئاسة الوزراء المالية الخارجية وزير الدفاع  
عبد الوهاب الخياط عز الدين المكي وصفي التل

وزير ————— وزير ————— وزير الشؤون  
الانشاء والتعمير العدلية برق وبريد الاجتماع والعمل  
سيف الدين الكيلاني فضل الدقموني كامل محي الدين

وزير ————— وزير ————— وزير  
التربية والتعليم الاشغال العامة الاعلام الصحة  
عبد اللطيف عابدين يحيى الخطيب ذوقان الهنداوي احمد ابو قوره

وزير الداخلية لشؤون وزير ————— وزير ————— وزير المواصلات  
البلدية والقروية الزراء اقتصصاد الوطني ميناء وطيران وسكك  
فؤاد فراج جريس حدادين حاتم الزعي

## تطبيق نظام الهاتف

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٥/٥/٣١ الموافقة على ( فئات الرسوم القياسية لتركيب الهاتف والخدمات الاخرى ) بشكلها التالي : -

فئات الرسوم القياسية لتركيب الهاتف والخدمات الاخرى

صادر بموجب الفقرة ( ١٤ ) المعدلة من المادة ( ٣ ) من نظام الهاتف رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٢



١ - تسمى هذه الرسوم ( فئات الرسوم القياسية لتركيب الهاتف والخدمات لسنة ١٩٦٥ ) ويعمل بها من تاريخ ١/٤/١٩٦٥ .

٢ - رسوم التأسيس - تستوفى رسوم التأسيس سلفا بموجب الجدول التالي -

المراكز التي تعمل على المقاسم الآلية	فلس	دينار	فلس	دينار	الشعب البريدية
١٣٠	٢٨	٥٠٠	٢٢	١٥	١
١ - عن كل خط اصلي يصل محل المشترك بالقسم العام او خط اتصال يربط مقسمين خاصين بين بنائين منفصلين على ان لا تزيد المسافة عن ثلاثة كيلومترات هوائية للهواتف المرتبطة على المقاسم الآلية وكيلو مترين هوائيين للهواتف المرتبطة على المقاسم اليدوية وكيلو متر هوائي واحد للهواتف المرتبطة على الشعب البريدية .					
ب- عن كل مقسم خصوصي يصل محل المشترك بالقسم باكثر من خط واحد على ان لا تزيد المسافة عن ثلاثة كيلو مترات هوائية للهواتف المرتبطة على المقاسم الآلية وكيلو مترين للهواتف المرتبطة على المقاسم اليدوية وكيلو متر واحد للهواتف المرتبطة على الشعب البريدية .					
٥٠٠	٢٢	٥٠٠	٢٢	١٥	١
٨٨٠	١٦	٨٨٠	١٦	٢٥٠	١١
٢٥٠	١١	٢٥٠	١١	٥٠٠	٧
٨٢٠	٢	٨٢٠	٢	٨٨٠	١
ب- عن كل مسافة مائة متر اضافية او جزء منها ضمن حدود البلدية :					

هذا من المجلد

## ملحوظة :-

١ - تعين الرسوم الآتفة الذكر على اساس أن يكون التأسيس ضمن حدود البلدية اما اذا كان خارجا عن هذه الحدود فالطالب ( بالاضافة الى الرسوم الآتفة الذكر ورسوم الصيانة السنوية ) يتحمل جميع المصاريف والتفقات الاضافية التي ستتكبدها المصلحة او يقوم بتقديم كامل الادوات المطلوبة مضافا الى ذلك اجور العمال والفنيين الذين يستخدمون لمسه الغاية واجور وسائط النقل .

٢ - تعتبر رسوم الصيانة للاماكن الخارجية عن حدود مناطق البلديات سبعة دنانير وثمانية وعشرون فلسا سنويا لكل كيلو متر هوائي او جزء منها تدفع مع رسوم الاشتراك .

٣ - يعتبر مكتب البريد في كل مركز نقطة القياس الهوائي لكل مشترك ويعتبر مخفر الجيش نقطة قياس عند عدم وجود مكتب او شعبة بريد .

٦٣٠	٥	٦٣٠	٥	٧٥٠	٣	د - عن كل فرع داخلي في نفس البناء على ان لا يزيد طول السلك عن مائة متر :
٩٥٠	٩٥٠	٦٣٠	٩٥٠	٦٣٠	١	عن كل مائة متر اضافية او اى جزء منها
٨٢٠	٢	٢٨٠	٢	٨٨٠	١	عن كل جرس اضافي صغيرا او كبيرا في نفس البناء على ان لا يزيد طول السلك عن مائة متر .
٥٧٠	٥٧٠	٥٧٠	٣٨٠			عن كل مائة متر اضافية او اى جزء منها .

## ٣ - رسوم تحويل ارتباط الخطوط :

تستوفى رسوم تحويل ارتباط الخطوط سلفا بموجب الجدول التالي :-

فلس	دينار	
٥٧٠	١	١ - عن تحويل ارتباط كل خط اصلي متصل بالمقسم العام او مقسم المشترك الخاص الى فرع خارجي او بالعكس .
٢٥٠	٦	في حالة عدم استعمال سلك خارجي .
٥٠٠	١٢	في حالة استعمال سلك خارجي لا يزيد طوله عن مائة متر .
		في حالة استعمال سلك خارجي يزيد طوله عن مائة متر .

## ٤ - رسوم النقل :

فلس	دينار	
٩٧٠	١	أ - عن كل آلة هاتف اصلية مفردة على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر
١٥٠	٣	ب - عن كل آلة هاتف اصلية مزدوجة اى مرتبطة بفرع داخلي ( بدون آلة الفرع ) على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر .
٦٩٠	٤	ج - عن كل آلة هاتف اصلية مزدوجة اى مرتبطة بفرع داخلي ( مع نقل آلة الفرع ) على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر .
٣٥٠	٢	د - عن كل جرس اضافي صغيرا او كبيرا على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر
٩٤٠		هـ - عن كل مائة متر اضافي او جزء منها .
		و - عن كل مقسم خصوصي يصل محل المشترك بالمقسم العام .
١٥٠	٣	١ - عن كل خط اصلي او خط اتصال او خط فرعي خارجي على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر .
٥٧٠	١	٢ - عن كل خط فرعي داخلي ( بدون نقل آلة الفرع ) على ان لا يزيد طول السلك عن ( ١٠٠ ) متر .
٩٤٠		عن كل مائة متر اضافي او جزء منها .

## النقل الخارجي بين بنائين منفصلين

تستوفى رسوم النقل الخارجي على اساس طول السلك المطلوب انشاؤه من اجل غاية النقل بين محل المشترك الجديد وصندوق توزيع الخطوط الذي يتم منه سحب السلك

فلس	دينار	
٦٩٠	٤	أ - عن كل آلة هاتف مفردة مرتبطة بخط خصوصي او فرع خارجي .
٣٨٠	٩	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ١٠٠ ) متر .
٥٠٠	١٢	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٢٠٠ ) متر .
٦٣٠	١٥	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٣٠٠ ) متر .
٧٥٠	١٨	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٤٠٠ ) متر .
		ما زاد من الـ ( ٤٠٠ ) متر ضمن حدود البلدية .

كل ما من العمل

فلس	دينار	ب عن كل آلة هاتف مزدوجة اي مرتبطة بخط اصلي وفرع داخلي مع نقل آلة الفرع الداخلي الى نفس المحل .
٢٥٠	٦	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ١٠٠ ) متر .
٣٨٠	٩	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٢٠٠ ) متر .
٥٠٠	١٢	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٣٠٠ ) متر .
٦٣٠	١٥	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٤٠٠ ) متر .
٧٥٠	١٨	ما زاد عن الـ ( ٤٠٠ ) متر ضمن حدود البلدية .

ج عن كل آلة هواتف مزدوجة اي مرتبطة بخط اصلي وفرع خارجي ( بدون نقل ) .

٨٢٠	٧	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ١٠٠ ) متر .
٣٨٠	٩	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٢٠٠ ) متر .
٥٠٠	١٢	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٣٠٠ ) متر .
٦٣٠	١٥	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٤٠٠ ) متر .
٧٥٠	١٨	ما زاد عن الـ ( ٤٠٠ ) متر ضمن حدود البلدية .

د عن كل مقسم خصوصي يصل المشترك بالمقسم العام : -

٦٩٠	٤	عن كل خط اصلي او خط اتصال او خط فرعي خارجي
٢٢٠	٨	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ١٠٠ ) متر .
٥٠٠	١٢	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٢٠٠ ) متر .
٦٣٠	١٥	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٣٠٠ ) متر .
٧٥٠	١٨	اذا استعمل سلك طوله ضمن الـ ( ٤٠٠ ) متر .
١٥٠	٣	ما زاد عن الـ ( ٤٠٠ ) متر ضمن حدود البلدية .
٩٤٠		عن كل خط فرع داخلي ضمن مسافة ( ١٠٠ ) متر .
		عن كل مائة متر اضافية او جزء منها .

#### ٥ - معاملات اخرى :-

أ - اذا كان بميزة المشترك فرع داخلي وطلب نقله من بناء الى اخر بحيث يصبح خارجيا تعتبر هذه المعاملة بمثابة الغاء الفرع الداخلي ( وتأسيس فرع خارجي ) وتستوفى رسوم تأسيس واشتراك عن فرع خارجي .

ب - اذا كان بميزة المشترك فرع خارجي وطلب نقله الى نفس المحل الذي يوجد به الهاتف الاصلي ويصبح داخليا تعتبر هذه المعاملة بمثابة الغاء الفرع الخارجي وتأسيس فرع داخلي وتستوفى رسوم تأسيس واشتراك عن فرع داخلي .

ج - اذا كان بميزة المشترك خط اصلي وفرع خارجي وطلب نقل آلة الخط الاصلي الى نفس البناء الذي يوجد به الفرع الخارجي بحيث يصبح الفرع داخليا يستوفى فقط رسم النقل عن آلة الهاتف الاصلي ويعمل رسم الاشتراك تابع للفرع على اساس انه اصبح داخليا .

د - اذا طلب المشترك نقل الهاتف الاصلي من بناء الى آخر وفي الوقت ذاته طلب تركيب فرع خارجي جديد في نفس البناء الذي كانت موجودة به آلة الهاتف الاصلية تستوفى فقط رسم تأسيس واشتراك من الفرع الخارجي الجديد .

#### ملحوظة :-

تعيين الرسوم الآتية الذكر على اساس ان يكون النقل المطلوب ضمن حدود البلدية اما اذا كان خارجا عنها فعلى الطالب ان يتحمل نفقات القسم الرائد ونفقات صيانة باعتبار سبعة دنائير و ٨٢٠ فلسا لكل كيلو متر هوائي .  
٦ - رسوم خصوصية اخرى ( تدفع سلفا ) :

فلس	دينار	
٥٠٠	٢٢	أ - رسم تحويل اشتراك عند انسحاب اي شريك من الشركاء او دخول شريك جديد .
١٣٠	٢٨	ب - رسم تحويل الاشتراك من مشترك لآخر عند قبول التنازل .
٥٧٠	١	ج - عن تعديل اسم او عنوان المشترك دون تغيير او تبديل في الاسماء .
٥٧٠	١	د - تحويل الهاتف الى اسماء الورثة الشرعيين .
١٠٠	١	هـ - وصل خط الهاتف ثانية بعد فصله .
٥٧٠	١	و - رسم تبديل الهاتف .
٥٧٠	١	ز - رسم فك الارتباط عن كل آلة هاتف .
١٠		ي - تحدد المكالمات الهاتفية المجانية لكل سنة ( ٢٠٠٠ ) مكالمه وما زاد على ذلك يستوفى عن كل مكالمه ( ١٠ ) فلسات .

ح - تساوى الرسوم في الهواتف الآلية والمقاسم في جميع البلدان التي طبق فيها هذا النوع من الاجهزة .

ط - ان تستوفي دائرة البريد اثمان الوازم واجور العمال والفنيين ضمن وخارج المناطق البلدية والقروية ما عدا الهواتف المرتبطة على الشعب البريدية ضمن منازل القرية فقط .

ك - كل مشترك لا يقوم بتسديد ما عليه من رسوم واجور مكالمات خلال عشرين يوما بعد اذاره يقطع الهاتف عنه ويعامل كانه مشترك جديد .

ل - تزداد اجور المكالمات الهاتفية الداخلية بنسبة ٢٠ فلسا لكل وحدة مكالمه .

اجور الاعلانات وادراج النشرات في دليل الهاتف وتدفع سلفا .

فلس	دينار
-----	-------

٢٥٠	أ - نشر الاعلانات عن كل ستمتر مربع :-
١٦٠	في الوجه الامامي الخارجي للغلاف
١٥٠	في الوجه الخلفي الخارجي للغلاف
١٨٠	في وجهي الغلاف الداخليين
	في صفحات الدليل الداخلية

هاتف من الشبكات

## ب- ادراج النبلات :-

١	٥٥٠	عن كل نبذة أصلية مطبوعة بالأحرف الكبيرة على أن لا تزيد على سطر واحد .
	٥٥٠	عن كل سطر اضافي او جزء منه .
٢	٣٥٠	عن كل نبذة اضافية مطبوعة بالأحرف الصغيرة على أن لا تزيد عن سطر واحد .
١	٥٥٠	عن كل سطر اضافي او جزء منه .
١	٥٥٠	عن كل نبذة اضافية مطبوعة بالأحرف الصغيرة على أن لا تزيد على سطر واحد .
	٥٥٠	عن كل سطر اضافي او جزء منه .

## ٧ - الاشتراكات

المراكز التي تعمل على المقاسم الآلية	المراكز التي تعمل على المقاسم اليدوية	الشعب البريدية
فلس	دينار	فلس
دينار	فلس	دينار

تستوفى رسوم الاشتراك سنوياً وتدفع على اربعة اقساط كل قسط سلفاً في بدء اشهر نيسان وتموز وتشرين الاول وكانون الثاني بموجب الجدول التالي :-

١٨	٧٠	١٤	٢٥٠	١١	أ - عن كل خط اصلي يصل محل الاشتراك بالمقسم العام على أن لا تزيد المسافة على ثلاثة كيلو مترات هوائية للهواتف المرتبطة على المقاسم الآلية و كيلو مترين للهواتف المرتبطة على المقاسم اليدوية و كيلو متر واحد للهواتف المرتبطة على الشعب البريدية
----	----	----	-----	----	---

١٤	٧٠	١١	٣٨٠	٩	ب- عن كل خط اضافي يصل محل المشترك بالمقسم العام .
١٤	٧٣٠	١١	٣٨٠	٩	ج - عن كل خط اتصال يربط مقسمين خاصيين بين بنائين منفصلين للمشارك نفسه او خط فرعي يصل احد محل المشارك بالآخر في بنائين منفصلين للمشارك نفسه على أن لا تزيد المسافة عن ثلاثة كيلو مترات هوائية للهواتف المرتبطة على المقاسم الآلية و كيلو مترين هوائيين للهواتف المرتبطة على المقاسم اليدوية و كيلو متر واحد للهواتف المرتبطة على الشعب البريدية

٢	٣٥٠	٢	٣٥٠	١	٨٨٠	د - عن كل مائة متر اضافية او جزء منها ضمن حدود البلدية ( وتستوفى رسوم الصيانة فقط للمحلات الواقعة خارج حدود البلدية )
---	-----	---	-----	---	-----	---

هـ - عن كل خط فرعي يصل احد محل المشارك بالآخر في نفس البناء على أن لا تزيد مسافته عن ( ١٠٠ ) .

و - عن كل جرس اضافي كبير لا تزيد مسافته عن مائة متراً .

ز - عن كل جرس اضافي صغير لا تزيد مسافته عن مائة متر .

ح - عن كل مائة متر اضافية او جزء منها

ط - عن كل هاتف متنقل بواسطة ايريز و ثغرين فقط داخل البناء الذي يشغله المشترك ( بالاضافة لرسم الاشتراك ) .

ي - عن كل ثغرة اضافية .

ك - عن كل سماعة راس مزدوجة .

ل - عن كل سماعة راس منفردة .

م - عن كل سماعة راس صغيرة اضافية .

## اجور المكالمات الداخلية

تستوفى اجور المكالمات العادية عن كل ثلاثة دقائق او جزء منها بحسب مسافة دورة الاتصال الهاتفية بين كل بلد واخر واما المراكز والبلدان التي لا تزيد المسافة الهوائية بينها عن عشرين كيلو متراً هوائياً فتحسب اجورها على اساس هذه المسافة وان لم يكن اتصالها الهاتفي مباشرة بموجب الجدول المبين ادناه وتعتبر .

١ - بيت لحم - بيت ساحور - بيت جالا - منطقة هاتفية واحدة .

٢ - عمان والمطلة ، وجبل عمان منطقة هاتفية واحدة .

٣ - البيرة ورام الله منطقة هاتفية واحدة .

كل ما من المصلحة

المسافة	الاجور
لغاية ١٠ كيلومترات	فلس ٤٠
١١ - ٢٠	٦٠
٢١ - ٣٠	٨٠
٣١ - ٥٠	١٠٠
٥١ - ٧٠	١٢٠
٧١ - ١٠٠	١٤٠
١٠١ - ١٣٠	١٦٠
١٣١ - ١٧٠	١٨٠
المسافة	الاجور
	فلس

المكالمات المستعجلة والموقته .

يستوفى عنها ضعف الاجور المقررة للمكالمات العادية .

المكالمات الاولى .

٢٠٠ ٢١٠ - ١٧١

٢١١ - وما زاد عن ذلك ٢٢٠ فلس

يستوفى عنها ثلاثة اضعاف الاجور المقررة للمكالمات العادية ولا يسمح باجراء هذه المكالمات للاشخاص او الموظفين الذين سمح لهم دولة رئيس الوزراء باجرائها ويحملون تصريحاً رسمياً بذلك .

مكالمات تخلية الخطوط .

يستوفى عنها اربعة اضعاف الاجور المقررة العادية ولا يسمح باجراء هذه المكالمات الا للاشخاص او الموظفين الذين سمح لهم دولة رئيس الوزراء باجرائها ويحملون تصريحاً رسمياً بذلك .

٨ - تلغى اية فئات سابقة تغاير هذه الفئات .

## امر دفاع رقم (١٧) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة ٢ من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

○○○○

تأميناً للسلامة العامة وبناء على طلب رئيس بلدية السلط وتسيب معالي وزير الداخلية / الشؤون البلدية والقروية بكتابيه رقم ٢١/٥١/١٣/٢٦٣١ تاريخ ١٢/٦/١٩٦٥ ، أمر بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩ بتحويل مجلس بلدية السلط بالاستيلاء على الاملاك الكائنة في قلب مدينة السلط ( الجزيرة ) والتي اشترتها البلدية من اصحابها كما أمر مشغليها بتخليتها خلال مدة (١٥) يوماً من تاريخ انتهاء مدة الاجارة وازالتها بغية ضم قسم من مواقعها في الشارع العام وانشاء حديقة عامة على القسم الاخر وفي حالة تخلف اى من المشغلين عن تخلية المأجور خلال المدة المضروبة بحق للبلدية الاستعانة بسلطات الامن لتنفيذ هذا الامر .

رئيس الوزراء  
وصفي التل

١٩٦٥/٦/١٥

## امر دفاع رقم (١٨) لسنة ١٩٦٥

صادر بمقتضى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

○○○○

- ١ - بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي . -
- ١ - يسمح بتصدير التمتع ومشتقاته
- ٢ - يلغى اى امر سابق الى المدى الذى تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا الامر .
- ٣ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من ١/٧/١٩٦٥ .

رئيس الوزراء  
وصفي التل

١٩٦٥/٦/١٤

كل من التل